كلفتها 447 مليار دولار

خطة أوباما يمكن أن تحفز النمو بنسبة 2٪ وتنشئ 1,9 مليون وظيفة

واشنطن ـ أ.ف.پ: أعلن الرئيس الاميركي باراك اوباما امس ان خطته للتوظيف يمكن ان تحفز النمو بنسبة 2٪ وتخفض البطالة بـ 1٪، وذلك في اول كلمة مفصلة له حول خطته من اجل التوظيف.

وتعتبر الخطة وكلفتها 447 مليار دولار اساسية اذا اراد اوباما الترشح لولاية رئاسية ثانية في العام 2012 واستعادة ثقة الناخبين حول الاقتصاد.

وتجنب البيت الابيض اصدار اي توقعات حول خطة التوظيف الاميركية لادراكه ان توقعاته لخطة تحفيز الاقتصاد في العام 2009 اتت مبالغا فيها مما شكل اداة سياسية يمكن ان يستغلها منافسوه.

الا ان اوباما كشف المزيد من التفاصيل حول خطته خلال حفل لجمع التبرعات للحزب الديموقراطي في واشنطن، في مسعى لحث الكونغرس على التصويت على الخطة التي تشمل المزيد من الاقتطاعات الضريبية.

وصرح اوباما بأنه «من المقدر ان خطة التوظيف الاميركية يمكن ان تزيد اجمالي الناتج الداخلي نقطتين وانها ستنشئ قرابة 1,9 مليون وظيفة وستخفض البطالة بـ 1٪».

وكان الرئيس قال خلال مقابلة في نهاية الاسبوع مع شبكة «ان.بي.سي» ان خطة التوظيف يمكن ان تساعد على نمو الاقتصاد بـ 2٪، الا ان تعليق الخميس كان المرة الاولى التي اعطى فيها تقديرات مفصلة للخطة.

وتطابق تعليق اوباما مع التقديرات التي قدمها مارك زاندي كبير الخبراء الاقتصاديين في «موديز انالیتكس» حول الخطة بينما اقترح خبراء آخرون ان تأثير الخطة سيكون اقل.

وتبلغ نسبة البطالة حاليا 9,1٪ وتلقي المخاوف من حصول انكماش جديد وتباطؤ النمو بظلالها على حظوظ الرئيس في اعادة انتخابه العام المقبل.

وظل البيت الابيض قلقا طيلة سنتين من توقعات ان خطة اوباما للتحفيز التي تم التصويت عليها بعيد انتخابه وكانت كلفتها 800 مليار دولار ستبقي البطالة تحت 8٪.

وكشف اوباما حملته ضد الكونغرس وخصوصا الجمهوريين الذين سبق ورفضوا سلسلة من الزيادات الضريبية على المواطنين والشركات الاكثر ثراء والتي كان اوباما يسعى من خلالها لتمويل خطته.

وقال اوباما «هذا الكونغرس معتاد على عدم القيام بشيء، وهو مرتاح بذلك ويواصل عدم القيام بشيء».

وتابع «لكنني اقول لكم اننا نعتزم ابقاء الضغوط»، مشيرا الى انه زار في الايام الماضية اوهايو وكارولاينا الشمالية وفرجينا وهي ولايات لاتزال مترددة لجهة التصويت، لدعم خطته التي كشف عنها الاسبوع الماضي.

واضاف «سنتعامل مع الخطة وكأنها حملة انتخابية لجهة انه يتعين علينا عرضها على الشعب الاميركي واثبات كيف انه من الممكن ان تحدث واشنطن تغييرا الآن».

وسيتوجه اوباما الاسبوع المقبل الى سنسيناتي لتفقد جسر بحاجة الى ترميم عاجل ولتسليط الضوء على القسم المتعلق بالانفاق على البنى التحتية من خطته للتوظيف والذي يهدف الى اعادة عمال البناء الى سلك العمل.

ويربط الجسر بين جانبي نهر اوهايو بين ولاية اوهايو مسقط رأس رئيس مجلس النواب الجمهوري جون باينر وكنتاكي ولاية السناتور الجمهوري ميتش ماكونال.

وكان باينر انتقد في وقت سابق خطة اوباما قائلا ان اقتطاعات الضرائب غير كافية لاستحداث وظائف في القطاع الخاص.

وقال باينر في كلمة امام النادي الاقتصادي في واشنطن «لنكن صادقين مع انفسنا».

واضاف «مقترحات الرئيس بديل هزيل للسياسات المؤدية للنمو التي نحن بحاجة اليها من اجل ازالة العقبات امام استحداث الوظائف، والسياسات التي تحتاج اليها الولايات المتحدة ليعود مواطنوها الى العمل».

وتابع «اذا اردنا زيادة في التوظيف علينا ان نحدد من الذي ينشئ الوظائف فعلا في الولايات المتحدة. انه القطاع الخاص».

وكرر باينر ما اقرّ به قبلا بأن بعض افكار اوباما «تشكل فرصا لحل وسط» بين الديموقراطيين والجمهوريين من اجل انعاش الاقتصاد الاميركي الذي يجاهد للنهوض من الازمة المالية العالمية في العام 2008.

الا انه آستعاد في المقابل انتقادات مسؤولين جمهوريين ليسخر من خطة التوظيف بشكل عام الاربعاء.

باراك اوباما

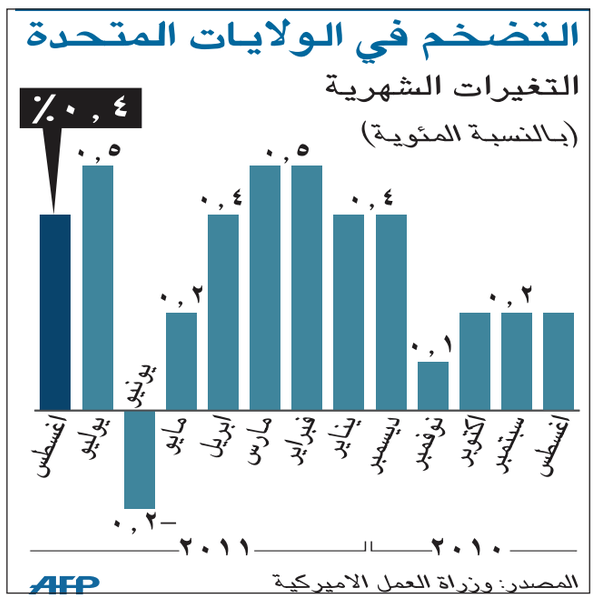

بوتين: الاقتصادان الأميركي والأوروبي يقفان «على أعتاب الركود»

سوتشي ـ د.ب.أ: أعرب رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين عن اعتقاده أنه من المستبعد انتهاء أزمة الديون في الولايات المتحدة وأوروبا في المستقبل المنظور.

وخلال كلمة ألقاها أمام منتدى اقتصادي دولي في منتجع سوتشي الروسي الواقع على البحر الأسود قال بوتين امس إن الاقتصادين الأميركي والأوروبي يقفان «على أعتاب الركود».

واشار بوتين إلى أنه لم تتضح بعد بوادر لتعافي هذين الاقتصادين.

وذكر رئيس الحكومة الروسية أن اضطراب الاقتصاد العالمي خلال الصيف الحالي أوضح من جديد أمام الأعين فشل أي تطور يقوم على أساس تنامي الديون.

«يونكر»: إرجاء تسديد الدفعة الثانية من مساعدة اليونان لأكتوبر

پولندا ـ أ.ف.پ: اعلن رئيس مجموعة وزراء المالية في منطقة اليورو جان كلود يونكر امس ارجاء قرار تسديد الدفعة الثانية من المساعدة المالية الى اليونان من سبتمبر الى اكتوبر.

وعقب اجتماع وزراء المالية في منطقة اليورو في پولندا صرح يونكر في مؤتمر صحافي بأننا «سنتخذ القرار حول الدفعة التالية من المساعدة في اكتوبر بالاستناد الى تصريحات الترويكا (اللجنة المشكلة من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الاوروبي)، وهي الجهات المانحة لليونان».

وكان من المفترض ان تسدد هذه الدفعة وقيمتها ثمانية مليارات دولار وتندرج في الخطة الاولى لمساعدة اليونان، الى اثينا خلال سبتمبر، لكن مغادرة الترويكا التي اوكلت اليها مهمة مراقبة حسابات اليونان والمضي قدما في خطة الانعاش، غير المتوقعة اليونان بداية الشهر ادت الى تأخير هذا الموعد.

وتحدث المفوض الاوروبي للشؤون الاقتصادية اولي رين الاسبوع الماضي عن عودة الترويكا الاسبوع المقبل الى اليونان.

واعترفت الحكومة اليونانية بأنها لم تحقق اهدافها في الميزانية كما حددتها لها الجهات المانحة بسبب تزايد الركود اكثر مما كان متوقعا، واضافت انها «مصممة» على مواصلة الجهود المطلوبة.

وحض رئيس البنك المركزي الاوروبي جان كلود تريشيه امس اليونان على الوفاء بوعودها لجهة القيام بالاصلاحات المطلوبة في مجال الميزانية.

واعتبرت كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي الاربعاء الماضي انه «لم يبق كثير من الوقت» فيما يعتبر تسديد هذه الدفعة من المساعدة حيويا بالنسبة لليونان لانها من دونها قد تقع في الافلاس اعتبارا من اكتوبر.

جانب من اجتماعات وزراء مالية منطقة اليورو (رويترز)

لاجارد تطالب بحل جماعي للأزمة الاقتصادية الراهنة

واشنطن ـ د.ب.أ: قالت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستيان لاجارد اول من امس إن العالم في حاجة إلى تحرك جماعي مع دخول الاقتصاد العالمي «مرحلة خطيرة».

وقالت لاجارد في كلمة لها أمام مركز ويلسون للدراسات بالعاصمة الأميركية واشنطن قبل انطلاق اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين الأسبوع المقبل إن هناك حاجة إلى «عمل جماعي وشجاع وحاسم».

وأضافت «ولن يكون هذا جيدا فقط بالنسبة لمن يقومون بهذا العمل وإنما سيكون جيدا للعالم كله».

وحذرت لاجارد وزيرة مالية فرنسا سابقا قادة العالم من عدم العمل معا لحل الأزمة.

وأضافت «دخلنا مرحلة خطيرة من الأزمة ودون هذا الحل الجماعي فلن تعود الثقة التي يحتاج إليها العالم بشدة».

كما حذرت لاجارد من تضاؤل مساحة التحرك من أجل التعافي الاقتصادي حاليا.

وقالت ان الأمر يتطلب «تحركا سياسيا قويا في مختلف أنحاء العالم وليس في دولة واحدة ولكن في كثير من الدول، وهذا يحتاج إلى قيادة وليس إلى استراتيجية حافة الهاوية وإلى التعاون وليس التنافس وإلى الفعل وليس رد الفعل».

كما أشارت إلى تضخم الدين العام وحاجة الدول المتقدمة إلى تقليل معدلات دينها العام بالنسبة لإجمالي الناتج القومي في الوقت نفسه فإن هذا يجب ألا يتم بصورة سريعة للغاية حتى لا يضر بتعافي الاقتصاد وتوفير الوظائف الجديدة.

وأشادت لاجارد باقتراحات الرئيس الأميركي باراك أوباما الرامية إلى إنعاش سوق العمل الأميركية والنمو الاقتصادي، لكنها قالت إن هذا يجب أن يتم إلى جانب إجراءات السيطرة على الدين العام الأميركي.

في الوقت نفسه، انتقدت لاجارد خلافات السياسيين التي تؤدي إلى بطء شديد في تبني الإجراءات الاقتصادية.

كريستيان لاجارد

الدين العام في أعلى مستوياته منذ 14 عاماً

إسبانيا بصدد فرض «ضريبة على الثروة»

مدريد ـ أ.ف.پ: من المقرر ان تفرض اسبانيا ضريبة على الثروة ما بين عامي 2011 و2012 للمساعدة في خفض العجز العام، حسبما صرحت وزيرة المالية ايلينا سالغادو الخميس الماضي.

ومن المقرر ـ حسبما قالت الوزيرة ـ طرح مسألة ضريبة الثروة التي تم تعليقها في 2008، امام الاجتماع الوزاري الاسبوعي امس لاقرارها، في احدث مسعى اسباني لطمأنة الاسواق الى قدرة البلاد على تحقيق الاهداف الطموحة لكبح العجز. واذا تم اقرار الضريبة بشكلها الحالي فإنها ستشمل 160 الف شخص بما يرفع عائدات الدولة بنحو 1,08 مليار يورو (1,05 مليار دولار)، حسبما قالت وزيرة المالية في مؤتمر صحافي.

وقالت سالغادو ان الضريبة ستستثني المنازل التي لا تزيد قيمتها على 300 الف يورو كما ستعفى منها الارصدة الاخرى دون 700 الف يورو.

وكانت اسبانيا قد وعدت بخفض عجزها العام السنوي بما يناهز 9,2٪ من اجمالي الناتج المحلي العام الماضي الى 6٪ من اجمالي الناتج المحلي هذا العام و4٪ في 2012 و3٪ في 2013.

غير انه من غير المؤكد ان تتمكن اسبانيا من الوفاء بتلك الاهداف بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي ومعدل البطالة الذي يربو على 20٪ فضلاً عن العجز المستشري في المناطق الاسبانية التي تتمتع بشبه حكم ذاتي.

من جانب آخر، اعلن البنك المركزي الاسباني امس ان الدين العام للبلاد ارتفع في الربع الثاني من العام 2011 الى اعلى مستوياته منذ 14 عاما، في الوقت الذي تسعى الحكومة لاصلاح العجز في موازنتها السنوية. واشار البنك الى ان العجز الضخم في الموازنة الحكومية يزيد الدين العام للبلاد عاما بعد آخر.

النمسا لا تستبعد أن يكون إعلان إفلاس اليونان الحل الأفضل

پولندا ـ أ.ف.پ: لم تستبعد وزيرة المالية النمساوية ماريا فيكتر امس ان يكون اعلان افلاس اليونان حلا افضل من عملية انقاذ مكلفة، وذلك عند وصولها للمشاركة في اجتماع مع نظرائها الاوروبيين في فروكلاف في پولندا.

واوضحت فيكتر «نحن ماضون في طريقنا بحزم، لكن اذا وجدنا انفسنا امام خيار اكثر كلفة من التخلف عن الدفع، فعلينا ان ندرس الحل الاخير».

الا انها اوضحت «اننا لم نصل الى هذا الحد في الوقت الحالي». ومن المفترض ان يتيح الاجتماع غير الرسمي لوزراء المالية الاوروبيين تجاوز العقبات امام تطبيق خطة المساعدة الثانية لليونان والتي تبلغ كلفتها 160 مليار يورو وتم اقرارها في 21 يوليو.

لكن بعض الدول الاوروبية تماطل على غرار فنلندا التي تطالب بضمانات مالية لقاء تقديم قروض جديدة الى اليونان، وهو موقف تبنته ايضا دول اخرى مثل النمسا.

وصرحت اوربيلين عند وصولها الى بولندا للمشاركة في اجتماع وزراء المال الاوروبيين «سنتباحث في المسالة لكنني مع الاسف لا اعتقد اننا سنتوصل الى حل». وتثير مسألة الضمانات توترا في العلاقات في مجموعة اليورو منذ اسابيع وتؤخر تطبيق خطة المساعدة الثانية.

من جهة اخرى، من المقرر ان تتوجه الترويكا (صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الاوروبي والمفوضية الاوروبية) الى اثينا مطلع الاسبوع لاستئناف المحادثات من اجل دفع القسط السادس من القرض السابق البالغ 110 مليارات يورو والذي منح لليونان في مايو 2010.

وكانت الحكومة اليونانية اقرت بأنها لم تنفذ اهداف الموازنة التي حددتها الجهات الدائنة بسبب ركود اتى اكبر من التوقعات، الا انها اعلنت عن «عزمها» المضي قدما في جهود الاصلاح المطلوبة.

واعتبرت مديرة صندوق النقد كريستين لاغارد الاربعاء الماضي ان «الوقت بدأ ينفد».

وتتوقع الاسواق ان تجد اليونان نفسها في حال عدم صرف القسم الثاني من القرض البالغ 8 مليارات يورو في وضع الافلاس آعتبارا من اكتوبر.

«موديز» قد تخفض تصنيف «يو.بي.إس» السويسري عند Aa3

أرقام: قالت وكالة «موديز انفستورز» لخدمات المستثمرين في وقت متأخر من مساء اول من امس انها وضعت تصنيف الديون طويلة الأجل والودائع لبنك «يو.بي.اس» السويسري عند Aa3 على قائمة المراجعة لخفض محتمل.

سيكون التركيز الرئيسي لمراجعة «موديز» على نقاط الضعف في مجال إدارة المخاطر، فضلا عن الضوابط التي نتجت عنها خسارة بقيمة ملياري دولار في تداولات غير مشروعة من قبل المتداولين في وحدة بنك الاستثمار التابعة له.

لكن في المقابل فإن «موديز» أشارت إلى ان «يو بي اس» سيكون قادرا على إدارة خسارة بهذا الحجم نظرا لتوافر السيولة لديه.

وفي المقابل، فإن هذه الخسائر باتت تشكك في قدرته على إعادة بناء النجاح في عمليات الاستثمار المصرفي.

يشار إلى أن البنك أعلن يوم اول من امس عن تكبده لخسارة فادحة بلغت ملياري دولار بسبب قيام أحد موظفيه بإجراء تداولات غير مشروعة في وحدة لندن التابعة له، والتي تم اكتشافها بعد ظهر الأربعاء الماضي.

السودان يطمح لزيادة الاستثمارات العربية وإنتاج الذهب والنفط

قال مسؤول سوداني رفيع انه يتوقع ارتفاع صادرات بلاده من الذهب الى ما قيمته ثلاثة مليارات دولار سنويا بعد اكتشاف كميات كبيرة من مخزونات المعادن بينها الذهب والحديد والنحاس.

وقال مصطفى عثمان اسماعيل على هامش منتدى للاستثمار في بيروت «هناك كميات ضخمة من الذهب موجودة في السودان. التعدين الأهلي الآن في السودان منتشر جدا. لذلك نسعى لفتح الاستثمار في مجال التعدين. خاصة الذهب ثم الحديد والنحاس والكروم والماغنسيوم والكوبالت. بمعنى آخر نستخرج الذهب والمعادن الأخرى التي هي جزء من مكون الذهب. وكما ذكرت نتوقع أن يرتفع تصديرنا من مادة الذهب الى ثلاثة مليارات دولار».

وأضاف اسماعيل ان صادرات السودان من الذهب بلغت 70 مليون دولار العام الماضي ويتوقع ان تزيد العام الحالي وان تصل الى ثلاثة مليارات دولار بحلول عام 2012. وقال اسماعيل انه يتوقع ايضا زيادة صادرات بلاده من النفط والغاز.

وأضاف ان هناك اكتشافات حديثة من النفط والغاز في شمال السودان.

وتابع لتلفزيون «رويترز»: «الآن وجدنا اكتشافات أخرى في مجال الغاز والبترول. وهذه زادت في تركيزنا على انتاج وتصدير البترول وتصنيع البتروكيماويات في داخل السودان. السودان أيضا جزء من سوق افريقية كبيرة جدا هي الكوميسا. هذه السوق عدد سكانها 400 مليون نسمة. حسب الاتفاقية ـ اتفاقية الاعفاءات الجمركية ـ أي منتوج للسودان يمكن ان يباع في هذه الأسواق بدون أي ضرائب من دون أي جمارك. لذلك نحن لا نستهدف فقط السوق السودانية لكن نستهدف هذه التجمعات التي نحن جزء منها. نستهدف دول الجوار السوداني ونستهدف شراكات مع الصين ومع ماليزيا ومع ايران ومع عدد من الدول التي تحتاج للمنتوجات السودانية».

البنك الدولي: بنوك المنطقة متماسكة لكن هناك شحاً بالإقراض

القاهرة ـ رويترز: قال البنك الدولي اول من امس انه يجب على بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تفعل المزيد لتوفر للأشخاص العاديين وأنشطة الأعمال الصغيرة تمويلا على نطاق أوسع وعلى أسس تتسم بالمصداقية والمساواة. وتضمن تقرير أصدره البنك يحمل عنوان «التمويل والاستقرار: خريطة طريق للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ان «النظم المالية عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثبتت متانة خلال الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من صدمات سياسية». وقال التقرير الذي أعد بالتشاور مع الدول الأعضاء في البنك الدولي ومع بنوك عربية إن المؤسسات المالية أخفقت في توفير التمويل مما أدى إلى الضعف النسبي للأداء المتصل بالنمو وعدم القدرة على إيجاد الوظائف.

وأضاف «لاتزال قطاعات كبيرة من السكان إضافة إلى قطاع الشركات، وبصفة خاصة المتوسطة والصغيرة، محرومة من التمويل نظرا لمحدودية أنشطة الإقراض في البنوك والخدمات المالية الأخرى والافتقار إلى بدائل مناسبة لتمويل البنوك». وتابع: ان القطاعات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تهيمن عليها بنوك كبيرة ذات رؤوس أموال جيدة لكنها تتسم بعدم التنوع وضعف القدرات التنافسية وتفتقر في حالات كثيرة لشركات التأمين وصناديق الاستثمار والمعاشات وشركات الإيجار المالي والتخصيم.

وقال «هناك أسواق كبيرة للأسهم في دول عديدة لكنها واقعة بشكل رئيسي تحت هيمنة المؤسسات المالية وشركات البنى التحتية.

البنك الدولي يرى تماسك بنوك الشرق الأوسط